

يركز هذا البحث على مشكلة تطويع القواعد لتصبح عنصراً فعالاً في عملية تعليم اللغة بدلاً من أن تكون عنصراً عديم القيمة أو ربما معيقاً للتعلم. ويتعلق بعدد من الأسئلة المركزية حول نوعية أو ماهية القواعد التي تصلح أكثر من غيرها للتعليم، ونوع الأسس والمعايير والاستراتيجيات لاختيار النقاط اللغوية والنحوية الأنفع في هذا الجانب. ومع أن علوم اللغة الحديثة النظرية والتطبيقية أكدت على ضرورة التفريق بين القواعد التعليمية (المعنية بالتحليل واستنباط القوانين ووضع التصنيفات والتحديدات المفاهيمية اللازمة لمتطلبات البحث النظري في اللغة) وبين القواعد التعليمية (المقصودة لأغراض تعلم اللغة وتعليمها) إلا أن المفهوم التعليمي في أدبيات تعليم اللغة العربية لم يصل إلى درجة كافية من الوضوح تجعله قابلاً للتطبيق بشكل فاعل وتجعل منه آلية مساعدة بالفعل على التعلم. فما زال إنتاج المواد التعليمية وكذلك الخطط والبرامج التعليمية المعنية باللغة وتعليمها تخلط بين هذه المفهومين خلطاً بيناً. بل إنها في معظمها ظلت أسيرة لمفاهيم النحو النظري ونتاجه التقليدي واقتصرت محاولاتها على اختصارات واختزالات باهتة لم تفلح في تحسين نوعية القواعد المستخدمة وإنقاذ المعلمين والمتعلمين من العنت الشديد الذي يواجهونه في دروس اللغة. وبغض النظر عن مصدر هذا الجمود والنمطية التي أدت لى استدامة الطرح النظري الجاف في سياق تعليم اللغة، فإن هذا البحث يحاول أن يضع بين أيدي المعلمين والمعنيين بإعداد مواد تعليم اللغة جملة من الآليات والاستراتيجيات الجديدة التي تصلح أن تكون معايير للحكم على المادة اللغوية ومدى صلاحيتها لأن تكون تعليمية، أي صالحة للاستخدام في سياق التعليم والتعلم.